«حرب بلا جرائم» ودور المحاكم الدولية عنوان ندوة وورشة عمل «لأمم»

نظمت جمعية أمم للتوثيق والأبحاث، في سياق مشروعها «ما العمل؟ لبنان وذاكرته حمّالة الحروب»، رابع ورش عملها بعنوان: «حرب بلا جرائم؟ في العفو والملاحقة القانونية»، في مشاركة الخبيرين الدوليين دايفيد تولبيرت وبول سايلز، اللذين سبق وأن توليا مناصب هامة في عدد من المحاكم الدولية حول العالم، ومشاركة عدد من أهل الاختصاص والمعنيين والناشطين في مجال حقوق الانسان.

ورشة العمل التي امتدت ليومين في فندق المتروبوليتان، تناولت معالجة مفاهيم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي، وموقف المشرّع اللبناني منها. كذلك، ناقشت تأثير ثقافة العفو في لبنان على المجتمع وبناء الذاكرة، فضلاً عن امكانية القضاء اللبناني في التعاطي مع هذا النوع من الجرائم، والخيارات الدولية للملاحقة القانونية.

وكانت جمعية أمم استبقت ورشة العمل بندوة حملة العنوان عينه «حرب بلا جرائم؟»، عقدت في بيت المحامي، بالتعاون مع معهد حقوق الإنسان في نقابة المحامين، وتخلل الندوة عرض مقتطفات من فيلمين يوثقان تجربتين في تدبّر الماضي من خلال طرق الملاحقة القانونية، ويشهدان على أبرز محاكمات العصر. يستعيد الفيلم الأول بعنوان «القاضي والجنرال» بعض وقائع محاكمة أوغستو بينوشيه، فيما يستعيد الفيلم الثاني «صدام حسين: قصة محاكمة معلنة»، عدداً من العناصر القضائية والسياسية التي أحاطت بمحاكمة صدام.

الندوة، التي تخللها نقاش مستفيض تلا عرض الفيلمين، كانت استهلت بكلمة ترحيبية لمديرة معهد حقوق الإنسان في نقابة المحامين إليزابيت سيوفي، التي تحدثت عن «دور المحاكم الدولية وأثرها ومساهمتها في توفير حماية شاملة وكاملة لحقوق الإنسان في النزاعات المسلحة، وذلك عبر وضع حد للإفلات من العقاب والمساءلة وخلق الرادع الفعال للحؤول دون انتهاك الحقوق والمواثيق والقوانين». وقالت: «بقدر ما تبقى هذه المحاكمات بمنأى عن التجاذبات السياسية تحقق العدالة الدولية غاياتها في حماية الانسان، كل انسان، أيا كان وبدون تمييز».

وتحدثت لين معلوف، من المركز الدولية للعدالة الانتقالية، عن مهمة المركز الذي يعمل في أكثر من ٢٥ دولة حول العالم.

من ناحيته نوّه رئيس جمعية أمم لقمان سليم بشركاء أمم المعنويين والدوليين في مشروع أمم «ما العمل» وهم برنامج زيفيك الذي ترعاه وزارة الخارجية الألمانية، مؤسسة هاينريش بول، الوكالة الاسبانية للتعاون التنموي والمركز الدولي للعدالة الانتقالية، وبعد عرض الفيلمين، ذكر الخبير الدولي دايفيد تولبرت بأن دائرة الإفلات من العقاب تتقلص ولم يعد بإمكان القادة ألا يعاقبوا على جرائمهم، ولقد تمّ تحقيق الكثير لكن الطريق لا تزال طويلة، وهناك جزء من العالم لا تغطيه سلطة المحاكم الدولية الا أن الانجازات التي تحققت في محاكمة الطغاة جميعها كانت من فعل المحاكم الدولية.

ورأى عضو مجلس نقابة المحامين في بيروت ماجد فياض أنه «مهما طال الزمن على الجريمة، يجب ألا يطول بصورة تجعل الجريمة بمنأى عن العقاب»، موضحاً في الوقت عينه أن «أي محاكمة عادلة يجب أن تتضمن معايير أوجدتها الأمم المتحدة في العديد من مواثيقها، كتأمين حق الدفاع، وحق الصمت لمن أراد الصمت، اضافة الى تأمين مختلف الضمانات».

وأشار الى أنه «في المحاكم الدولية، والمحاكم الدولية الخاصة منها تحديداً، نحتاج في محاكمة بعض الطغاة ألا يحاكموا في أوطانهم، لتمكّن المحاكمة من أن تجري من جهة، ومن أن تنال أقصى العدالة دونما أن يكون هناك افتئات على حقوق المجرم الذي تحول الى متهم أو مدعى عليه».